

Document: EC 2018/103/W.P.6/Add.1
Agenda: 7
Date: 11 October 2018
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

استجابة إدارة الصندوق على تقرير التقييم التجميحي
الخاص بدعم الصندوق لسبل العيش التي تنطوي
على الموارد المائية من مصايد الأسماك على نطاق
صغير وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير
والمناطق الساحلية

مذكرة إلى السادة أعضاء لجنة التقييم

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

Deirdre McGrenra

مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

Paul Winters

نائب الرئيس المساعد
دائرة الاستراتيجية والمعرفة
رقم الهاتف: +39 06 5459 2189
البريد الإلكتروني: p.winters@ifad.org

Donal Brown

نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: +39 06 5459 2448
البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

Paolo Silveri

مدير شعبة الإنتاج المستدام والأسواق والمؤسسات بالإنابة
رقم الهاتف: +39 06 5459 2409
البريد الإلكتروني: p.silveri@ifad.org

لجنة التقييم - الدورة الثالثة بعد المائة
روما، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2018

للاستعراض

استجابة إدارة الصندوق على تقرير التقييم التجميحي الخاص بدعم الصندوق لسبل العيش التي تنطوي على الموارد المائية من مصايد الأسماك على نطاق صغير وتربية الأحياء المائية على نطاق صغير والمناطق الساحلية

- 1- ترحب إدارة الصندوق بتقرير التقييم التجميحي هذا، والذي تراه مفيدا للعمليات الحالية والمستقبلية. وتعتبر إدارة الصندوق بأن هذا التقرير متوازن نسبيا، وتوافق بصورة عريضة على التوصيات التي خرج بها مكتب التقييم المستقل. ويسرّها أن تشير إلى أن عددا من الإجراءات التي يادر بها الصندوق بالفعل تتسق تماما مع التوصيات المنبثقة عن هذا التقرير.
- 2- ومع أن الإدارة تتفق مع التوصيات، إلا أنها تعتقد بأنه كان يمكن لهذا التقرير أن يستفيد من تحليل مقسّم حسب المشروعات المنفّذة، قبل وبعد عام 2009، إذ طرأت تغييرات كبيرة على مشهد التنفيذ مع مرور الوقت، مما خلف أثرا على تدخلات الصندوق. وهي تتضمن: (1) عدم وجود معرفة تقنية في الصندوق بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال المشروعات السابقة؛ (2) الافتقار إلى الإشراف المباشر للصندوق؛ (3) الاهتمام المنخفض نسبيا الذي كان يولى في السابق عند تصميم المشروعات لقضايا المناخ والبيئة والنظم الإيكولوجية للموارد المائية. وبالتالي، تعتقد إدارة الصندوق بأن وجود تحليل مقسّم على هذا النحو كان من شأنه أن يعزّز بصورة أكبر الاستنتاجات والدروس المنبثقة عن هذا التقرير.
- 3- علاوة على ذلك، فإن النطاق الواسع لهذا التقييم، سواء من حيث الفترة التي يغطيها (أكثر من 40 سنة)، أو المواضيع أو القطاعات الفرعية التي يقيّمها (تربية الأحياء المائية، تربية الأحياء البحرية، مصايد الأسماك في المياه العذبة، مصايد الأسماك البحرية وإدارة موارد المناطق الساحلية)، تشكّل تحديات متأصلة في الخروج بنتائج ومقارنات عبر جملة من أنماط المشروعات (وحتى الجملة الأوسع مع الأنشطة المختلفة التي كانت تغطّيها).

التوصيات

- 4- وبغض النظر عن هذه الأمور، ترحب إدارة الصندوق بالتوصيات الخمس المنبثقة عن تقرير التقييم التجميحي. وتعتقد بأنها ذات صلة بتعزيز العمل الإنمائي الذي يقوم به الصندوق في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والمناطق الساحلية. وتعكس التوصيات بعضا من الإجراءات والنهج التي بدأت الإدارة بتنفيذها بالفعل.
- 5- أما ردود الإدارة المفصلة على هذه التوصيات فترد أدناه.
- 6- **التوصية الأولى:** بعد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، لا بد للصندوق من أن يبقي على انخراط مستدام في التدخلات ذات الصلة بالموارد المائية، لإفادة كل من المنتجين والمستهلكين للمنتجات المائية، بسبب أهمية هذه الموارد لسبل عيش عدد كبير من السكان المستهدفين للصندوق. إلا أن هذا الانخراط يتطلب تحسينا في جودة المشروعات المصممة لهذه القطاعات، وفي الدعم التقني المقدم لفرق تنفيذ المشروعات خلال التنفيذ.
- 7- **موافقة.** توافق إدارة الصندوق على الحاجة إلى تعزيز انخراط الصندوق في التدخلات ذات الصلة بالموارد المائية واقتناص الفرص المتاحة في الدول الأعضاء لزيادة الدعم للمجموعة المستهدفة الأساسية للصندوق،

بما في ذلك النساء والشباب في سلاسل القيمة. وفي العديد من الدول الأعضاء، تعتبر مصايد الأسماك قطاعا اقتصاديا رئيسيا، أو بيئة مادية توفر العديد من الفرص لصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية. إلا أن الصندوق ربما لم يولي الأولوية لهذه القطاعات. وعلى وجه الخصوص، تؤد إدارة الصندوق أن ترى تركيزا أكبر على مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الدول النامية الجزرية الصغيرة، وفي معظم الدول الساحلية، وتلك التي لا تتوفر لديها موارد مائية داخلية كافية.

8- وستستمر إدارة الصندوق في تحسين جودة تصميم المشروعات وضمان دعم أوثق للتنفيذ التقني لتيسير تحقيق مخرجات ونتائج عالية الجودة. كما أن هنالك حاجة لتطرق أفضل لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في مرحلة تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومعاملتها كقطاعات تتميز بالأولوية في انخراط الصندوق مع الدول الأعضاء. وكان بالإمكان التركيز على هذا المظهر بصورة أكبر في هذا التقرير التجميعي. علاوة على ذلك، هنالك حاجة لنظم اتصالات ومعلومات أكثر فعالية في الدول الأعضاء التي لا تدرك قدرة الصندوق على دعم تنمية مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والمناطق الساحلية.

9- **التوصية الثانية:** يتوجب على الصندوق أن يطور شراكات أكثر مع المنظمات التي تمتلك الخبرات التقنية المخصصة في قطاع الموارد المائية، لضمان اقتناص معرفتها التقنية بصورة كفوءة، بغية تحسين جودة حافظة الصندوق لجهة تصميم وتنفيذ المشروعات ذات الصلة بالموارد المائية والإشراف عليها، ويمكن استخدام حافظة منح الصندوق بصورة مفيدة لتحقيق هذا الغرض.

10- **موافقة.** توافق إدارة الصندوق على الحاجة لزيادة التعاون، وخاصة مع الوكالات التقنية الأخرى للأمم المتحدة وهيئات الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والمنظمات والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمؤسسات الوطنية للبحوث في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ونظرا لمحدودية وصول الصندوق للموارد التقنية، هنالك حاجة للاستفادة من المعرفة والخبرة التقنية المتوفرة في هذه المؤسسات لعمليات الصندوق في مجال تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك. وتؤد إدارة الصندوق أن تسلط الضوء على موافقتها على هذه التوصية، وعلى أن هذا الموضوع بدأ يحظى باهتمام متزايد في الصندوق.

11- وستركز إدارة الصندوق على ضمان أن يحدث مثل هذا التعاون بأغلبه في المكاتب القطرية للصندوق عوضا عن المستوى العالمي، وذلك لضمان أن يستفيد تصميم المشروعات وتنفيذها ودعمها والإشراف عليها بصورة مباشرة من الخبرة التقنية والمعرفة والموارد الأخرى المتوفرة. وتوفر منح الصندوق فرصة جيدة لتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتقوية تدفق المعارف والابتكارات والخبرة التقنية إلى المشروعات الممولة بقروض. وقد أعدت إدارة الصندوق مذكرة توجيه استراتيجية تؤكد على الروابط الأقوى بين المشروعات الممولة بمنح والمشروعات الممولة بقروض في الصندوق، وستضمن الالتزام بهذا التوجه.

12- **التوصية الثالثة:** يتوجب على الصندوق أن يتطرق لإدارة الموارد المائية من خلال المشروعات التي تركز بصورة كبيرة أو كاملة، على القطاع/ القطاعات الفرعية المائية، ويمكن من التغلب على جميع التعقيدات والمقايضات ذات الصلة بسبل العيش التي تعتمد على الموارد المائية التي تتراوح بين الحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية للوصول إلى الأسواق، وتنمية سلاسل القيمة بأسلوب ملائم، ومع الخبرة والمعرفة المتخصصة المطلوبة.

13- **موافقة.** توافق إدارة الصندوق على القصد الإيجابي من هذه التوصية كوسيلة لتحسين أثر التدخلات على الموارد المائية. ومن الملاحظ أن أنشطة الموارد المائية تنحو لأن تُنتج نتائج محدودة في الحالات التي

تشكّل فيها مكوّنات فقط أو مكوّنات فرعيًا من مشروع أوسع متعدّد القطاعات. وربما كان السبب في ذلك أن المكوّنات الأخرى الأكبر تُلقى بظلالها عليها. إلا أنه وفي حين أن الإدارة توافق على أن التدخلات التي تُركّز بصورة حصرية على الموارد المائية قد تولّد أثرًا أكبر على سبل عيش المستفيدين، إلا أن تحمل خطر تثبيط عزيمة الفرق القطرية من الانخراط مع الحكومات في مشروعات تمتلك بعض الأنشطة الخاصة بالموارد المائية ذات صلة بالسياق، يمكن لها أن تخلف أثرًا إيجابيًا. أما تدخلات الموارد المائية التي تستبعد الأنماط الأخرى من الأنشطة، فيمكن لها أن تشكّل خطر تقليص الموارد المخصّصة لهذا المجال. علاوة على ذلك، وعلى الغالب، هنالك قطاعات فرعية عديدة أخرى تُشكّل جزءًا من استراتيجية سبل العيش، أو أن لها تبعات موسمية مما يعني ضرورة تصميم كل مشروع للتطرق لسباق مخصوص ولسبل عيش معينة. وبغض النظر عن ذلك، فإن الإدارة سوف تدعم مشروعات تُركّز بالكامل على الموارد المائية عندما يكون هنالك مبرر وطلب قوي عليها. وفي واقع الأمر، فإن حصّة مثل هذه المشروعات التي تتسم بتركيز كامل على الموارد المائية قد تزايدت في السنوات الأخيرة.

14- **التوصية الرابعة:** يجب أن تتطرق تدخلات الصندوق بشأن الموارد المائية لقضايا التنمية الاجتماعية المتعددة وتدرجها بصورة أفضل، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وإشراك الشباب ومظاهر العمل اللائق وحقوق وواجبات المستفيدين من أصحاب المصلحة، الذين يتم تحديدهم بالمعنى القانوني، وذلك لضمان الاستدامة طويلة الأمد لكل من الموارد والدخول.

15- **موافقة.** يخلق التنوع الواسع في الأنشطة ذات الصلة بالموارد المائية جملة كبيرة من فرص توليد الدخل. ويتّصف هذا القطاع بتقسيم واضح للأدوار بين الجنسين. فالرجال، والشباب منهم على وجه الخصوص، هم الذين ينخرطون أساسًا في خدمات الإنتاج، في حين تسيطر النساء على مستوى تجارة الأسماك بعد صيدها. وبذلك يعتبر اتباع نهج برمجي شامل ينطوي على الاستثمارات في كل من قطاعي الإنتاج ما بعد الصيد، سببًا ملائمًا للترويج للمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب. ولكن، ولسوء الحظ فإن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، فيما يتعلّق بحقوق الوصول إلى الموارد وشروط العمل اللائق والاستدامة طويلة الأمد لكل من الدخل والموارد. وهنالك أيضًا القضايا ذات الصلة بالصحة، مثل مرض نقص المناعة المكتسب/فيروس الإيدز الذي كان له أثر كبير على العديد من مجتمعات الصيادين. ونظرًا لصلة هذه المخاطر بالمجموعات المستهدفة للصندوق، توافق إدارة الصندوق على الحاجة لإدماج هذه القضايا في تصميم العمليات التي تنطوي على موارد مائية.

16- **التوصية الخامسة:** يتوجب على تدخلات الصندوق بشأن الموارد المائية أن تتطرق وتدرج الاستدامة البيئية لقاعدة الموارد بصورة أكثر اتساقًا، وكذلك الحاجة لتعزيز الصمود في وجه تغير المناخ في صفوف السكان المستهدفين، الذين تعتمد سبل عيشهم على الموارد المائية. وبهذا الصدد يجب أن تشكل المبادرات الأخيرة والجارية التي أدخلت سبل العيش البديلة لمجتمعات الصيادين مصدرًا للدروس المستفادة للصندوق بأسره.

17- **موافقة.** توافق الإدارة على أن النظم والموارد المائية المستدامة يجب أن تُشكّل أساس الدخل وسبل العيش المستدامة للمجموعات التي تعتمد عليها. وهنالك تحديات عالمية بارزة تتهدد الموارد المائية، بما في ذلك آثار تغير المناخ، والصيد المفرط من خلال عدة آليات، والتنافس بين تربية الأحياء المائية والزراعة للحصول على المياه والأراضي، والنماذج الضعيفة لإدارة الموارد الطبيعية. وقد استُخدمت موارد الصندوق لدعم الانتعاش من آثار الأحداث المناخية المتطرفة، مثل موجات التسونامي وظاهرة النينيو. وسوف تضمن إدارة الصندوق الاستمرار في الالتزام بإجراءات التقدير البيئي والمناخي والاجتماعي في تصميمات جميع

برامج الصندوق والترويج لبناء الصمود في وجه تغير المناخ في صفوف السكان المستهدفين الذين تعتمد سبل عيشهم على الموارد المائية. كذلك فإنها ستروج أيضا لنهج برامجي للنظم الإيكولوجية، كسبيل أفضل لتحقيق الاستدامة البيئية. وسوف يتم إيلاء الانتباه أيضا لإدماج سبل العيش البديلة المستدامة والمُجدية في البرامج ذات الصلة بالموارد المائية، ربما في سياق "الاقتصاد الأزرق" الأوسع.